القانون الدستوري (تفسير اصل نشأة الدولة نظرية (القوة، الاسرة، التطور التاريخي)

المحاضرة الثالثة

النظرية الثالثة : نظرية القوة

يرجع أنصار هذه النظرية أصل نشأة الدولة الى القوة والعنف، عندما يفرض القوي قوته على جميع الافراد المهزومين والضعفاء لنفوذه وسلطانه، ويقصد هنا القوة المادية اي القوة البدنية التي كانت المجتمعات القديمة تستخدمها في حقبة الصراعات والحروب الطاحنة.

تقييم النظرية : اذا كانت هذه النظرية تستطيع تفسير نشأة بعض الدول، إلا انها لم تقدم تفسيراً صحيحاً لأصل او سبب نشأة الدولة للأسباب الاتية :

١ـ اذا كان اصل وجود الدولة يستند الى القوة، فهي تبقى سلطة غير مستقرة وتكون نهايتها الزوال بمجرد ضعف الاشخاص مؤسسي الدولة.

٢ـ الاستناد الى القوة في اصل نشأة الدولة تكون بذلك دولة غير مستقرة ومخالفة للشرعية القانونية.

النظرية الرابعة : (نظرية الاسرة)

يذهب انصار هذه النظرية ان الاسرة هي الخلية الاجتماعية الاولى، ثم تطورت فكونت عشيرة، ثم اتسعت العشيرة واستقرت على رقعة جغرافية معينة لتكون قبيلة، ومن مجموع القبائل تكونت القرية وبتجمع القرى ظهرت المدينة وعند انضمامها الى مدن اخرى، وكان كل تنظيم من هذه التنظيمات بحاجة الى سلطة تحكمه تتناسب مع طبيعة التجمع البشري حتى وصلت الى حد ظهرت معه الدولة.

تقييم النظرية: تتفق هذه النظرية مع الواقع من حيث حاجة التجمع البشري الى تنظيم، إلا انها تعرضت الى انتقادات عديدة اهمها:

١ـ ان الاسرة لم تكن الخلية الاولى للمجتمع، فغزيرة الاجتماع والتكاتف ضد مخاطر الطبيعة هي التي دعت الافراد الى الاجتماع ثم ظهرت الاسرة.

٢ـ ان نظام الاسرة يختلف بطبيعته عن نظام الدولة، فعلاقة الاسرة شخصية تنتهي سلطة رب الاسرة بوفاته، في حين علاقة سلطة الدولة بالأفراد علاقة موضوعية ذات طبيعة سياسية تبقى مستمرة حتى بعد زوال الاشخاص الحاكمين.

النظرية الخامسة: (نظرية التطور التاريخي)

يرى اصحاب هذه النظرية ان الدولة لم تنشأ نتيجة عامل واحد وانما ترجعها الى عدة عوامل متنوعة من القوة المادية والاقتصادية والدينية المعنوية او الاتفاق، وبالتالي ان البحث عن عامل واحد او بسبب محدد كأساس لقيام الدولة يعد امر مخالف للحقيقة، وبناءً عليه فأن اصل نشأة الدولة يرجع الى تفاعل عدة عوامل لتتطور عبر الزمن وتصل الى ما عليه الان، وقوة تأثير هذه العوامل تختلف من دولة الى اخرى والتي مكنت من بسط السيطرة وفرض الاوامر على المحكومين.

لذا تعد نظرية التطور التاريخي اكثر قبولاً لدى فقهاء وشراح القانون لاتفاقها مع المنطق الى حد كبير، كونها لا ترجع اصل قيام الدولة الى عامل واحد بل هو ثمرة عوامل وظروف عديدة لا يمكن حصرها بشكل ثابت ومحدد.

م.م ورود لفته مطير

استاذة القانون الدستوري

كلية القانون/ جامعة ميسان